

## تشريعات، بناء قدرات، توعية ؟ ما هي اولوياتنا ؟

14, October, 2020 6.00 pm via Zoom @ Center for Continuing Education

هل توجد لدينا البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لكي تحفز الابتكار المالي وقدرة البنوك والمؤسسات المالية او الشركات الناشئة وأصحاب الأفكار الريادية في سد فجوة هامة في الخدمات المالية والشمول المالي

وذلك يوم الاربعاء القادم الموافق ١٤/١٠/٢٠٢٠ من الساعة ٦:٠٠ – ٧:٣٠ مساءً عبر منصة زووم، وتبث مباشرة على صفحة التعليم المستمر على الفيسبوك. ويمكنكم حضور اللقاء من خلال زوم على [الرابط التالي](https://us02web.zoom.us/j/89829884217?pwd=bzVKejVES1FaTnIVKzBQSUVaZHBnQT09):  
<https://us02web.zoom.us/j/89829884217?pwd=bzVKejVES1FaTnIVKzBQSUVaZHBnQT09>

المتحدثون :

السيد عفيف الشعبي، رئيس قسم التعليمات للبنوك والمؤسسات غير البنكية في سلطة النقد الفلسطينية  
الدكتور بشار ابو زعرور، مدير عام الادارة العامة للدراسات والتطوير في هيئة سوق رأس المال  
الأستاذ هيثم الزعبي، محامي ومستشار قانوني  
السيد عيسى قسيس، خبير مالي ومؤسس مشارك لشركة مالتشبات  
(بالإضافة الى مداخلات من اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)

الميسر: د. زياد زغرout، محاضر وباحث في جامعة بيرزيت

ويأتي هذا اللقاء ضمن سلسلة من اللقاءات ينظمها مركز التعليم المستمر التابع لجامعة بيرزيت هدفها التعريف ونشر التوعية لدى المجتمع حول عالم البيانات والتحول الرقمي واثارة اهتمام المبادرين والرياديين والمبدعين وصناع القرار حول الفرص غير المحدودة في عالم البيانات.

### عن التكنولوجيا المالية:

تعود وثبة التكنولوجيا المالية (FinTech) إلى فترة الركود الاقتصادي عام 2008 حيث لم تستطع النظم المالية التقليدية الصمود في وجه الثورة الصناعية الرابعة وما اكبها من احتياجات وتطورات التحول الرقمي والتقدم في استخدام البيانات الضخمة للتحليل والتنبؤ والنمو الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع سقف

التوقعات لدى المستخدمين وزيادة الوعي حول الحق في الشمول المالي وأهمية التعاملات المالية الإلكترونية.

وقد أصبح الحق في الشمول المالي من الضرورات بعد جائحة كورونا وما رافقها من الاعتماد على الخدمات الرقمية في كافة مناحي الحياة وكذلك سعي المؤسسات المالية والشركات الناشئة للاستفادة من البيئة الحاضنة للابتكار نظرا للتحوّل السياسي الحكومي الذي فرضته الجائحة. ورغم اتساع الأفق الممكنة من خلال الابتكار المالي في منطقة فقيرة في الشمول المالي أو مقيدة بالوضع السياسي كما هو الحال في فلسطين، تبقى القيود التشريعية والتنظيمية والسياسية (أو الأمنية) من القضايا الرئيسية لتوفير البيئة الملائمة للابتكار المالي، خاصة للشركات الناشئة وأصحاب الأفكار الريادية (محدودي الموارد)، رغم انفتاح المؤسسة الرسمية من الناحية المبدئية حول الموضوع

هناك مجموعة من النماذج المختلفة في تعامل المؤسسات التنظيمية المالية مع التكنولوجيا المالية كإتاحة التجربة في نظام بيئي مغلق أو تطوير أنظمة وتشريعات مسبقة والمطالبة بالامتثال الكامل والحصول على التراخيص اللازمة. وفي هذا اللقاء ناقش الجانب التنظيمي وآلياته فيما يتعلق بالتكنولوجيا المالية والمصرفية في فلسطين مع مجموعة من الأكاديميين والمختصين في الشأن المالي وممثلي المؤسسات التنظيمية والإشرافية بما يضمن أمن وسلامة الخدمات المالية والمصرفية.